compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2012

يحظر النشر حتى 09:30 (توقيت دبي) 5 أغسطس 2012

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

استمرار القطاع الخاص غير العامل بالنفط في التوسع بوتيرة قوية في شهر يوليو

النتائج الأساسية:

- استمرار إيجابية أوضاع السوق المحلي، ولكن مع إشارات من التباطؤ للطلب الخارجي
- التوظيف يسجل الزيادة الأقوى منذ أبريل 2011
- تكاليف التشغيل ترتفع بأبطأ معدل لها في 18 شهر؛ وأسعار الإنتاج تشهد ارتفاعًا هامشيًا

استمرت أوضاع التشغيل في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط في التحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة، مع استمرار الزيادة في مستويات كل من الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. أظهرت الشركات إشارات إيجابية لتوقعات النمو، مع صعود المشتريات صعودًا ملحوظًا وارتفاع المخزون بوتيرة قوية.

ومن ناحية الأسعار، ظلت تكاليف مستلزمات الإنتاج في الزيادة ولكن بوتيرة أبطأ، في حين أدت الجهود الرامية إلى الحفاظ على القدرة التنافسية إلى زيادة أسعار المنتجات زيادة طفيفة فقط.

ظل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يعمل على تبسيط فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - في وضعية إيجابية خلال شهر يوليو، مسجلاً 53.4 نقطة. وقد جاء ذلك بزيادة طفيفة عن قراءة يونيو التي سجلت 53.2 نقطة وأظهر تحسن أوضاع التشغيل للشهر الخامس والثلاثون على التوالي.

استمر حجم الطلبات الجديدة في الزيادة بشكل حاد خلال شهر يوليو، مع عدم تغيير معدل النمو عن الشهر السابق. كما وردت تقارير عن بيئة طلب إيجابية، وبشكل خاص في الداخل. كما تم تسجيل زيادة أخرى في مبيعات التصدير خلال شهر يوليو، إلا أن الزيادة كانت هامشية فقط وقد جاءت هي الأضعف منذ يونيو 2010. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن تأمين المبيعات الأجنبية يتزايد صعوبة تماشيًا مع زيادة صعوبة أوضاع التشغيل في الخارج.

أظهرت دراسة شهر يوليو زيادة أخرى في حجم الإنتاج لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط. وبذلك يكون قد تم تسجيل نموًا خلال العامين ونصف العام الماضيين، رغم أن الزيادة الأخيرة كانت الأبطأ منذ شهر مارس.

مع استمرار زيادة المبيعات بوتيرة أقوى من الإنتاج، ظهرت مرة أخرى إشارات لضغوط القدرة. وشهدت الأعمال المتراكمة زيادة للشهر الخامس على التوالي، وإن كان ذلك هامشيًا فقط وبأضعف وتيرة منذ شهر مارس.

وكلما زادت أعباء العمل والتوقعات الإيجابية للنمو لدى الشركات، شهدت أرقام الرواتب زيادة أخرى في شهر يوليو. وقد شهد التوظيف بذلك زيادة للشهر السابع على التوالي وقد أظهرت البيانات الأخيرة استمرار التسارع الأخير في معدل النمو، مع صعود مستويات التوظيف في شهر يوليو إلى أعلى مستوى منذ شهر أبريل 2011.

شجعت توقعات النمو الشركات على تعزيز نشاط الشراء في شهر يوليو، مع إظهار الدراسة لزيادة أخرى قوية في مشتريات مستلزمات الإنتاج. ومن ثم شهد المخزون زيادة بأعظم درجة على مدار أكثر من عام.

وأخيرًا، أظهرت دراسة يوليو أن تكاليف التشغيل استمرت في الزيادة، ولكن بأبطأ معدل على مدار عام ونصف العام حيث تراجع تضخم أسعار الشراء إلى أدنى مستوى له في 22 شهر في حين شهدت الأجور زيادة متواضعة فقط. وقد تم تمرير جانب من الزيادة إلى العملاء في صورة زيادة أسعار. وعلى الرغم من ذلك، أدت الرغبة في المحافظة على القوة التنافسية إلى تضخم أسعار المنتجات بشكل طفيف فقط خلال فترة الدراسة الأخيرة.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (*PMI™*)

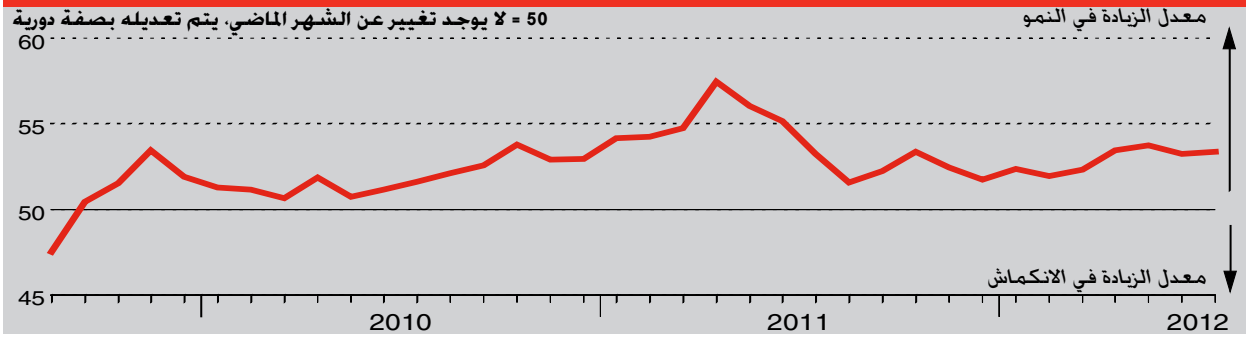

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

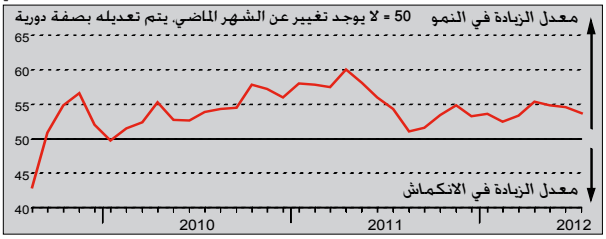

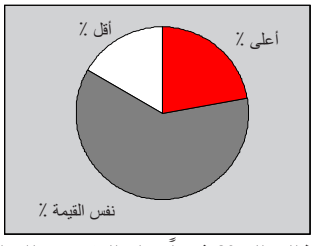

استمر الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط في الزيادة خلال شهر يوليو، ممدًا بذلك فترة النمو الحالية إلى 30 شهراً. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد معدل التوسع تراجعًا منذ شهر يونيو، ووصل إلى أدنى معدل منذ شهر مارس. وقد وردت تقارير من أعضاء اللجنة تفيد بأن أوضاع الطلب الإيجابية والزيادات المصاحبة في الأعمال الجديدة قد دعمت زيادة الإنتاج.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

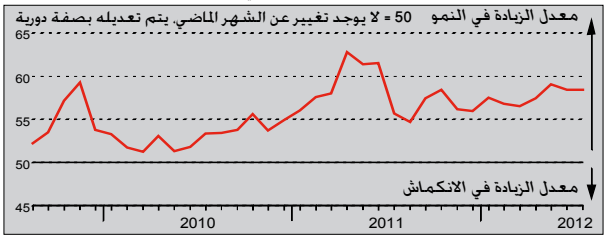

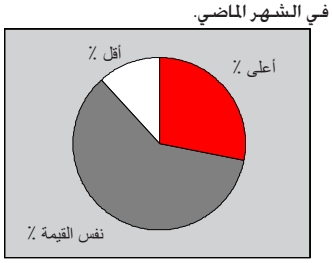

شهدت مستويات الأعمال الجديدة الواردة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط زيادة في شهر يوليو. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل النمو قويًا بوتيرة حادة. أبلغ أعضاء اللجنة عن بيئة عمل إيجابية، مع أوضاع سوق قوية وزيادات مصاحبة في الطلبات الجديدة من العملاء.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

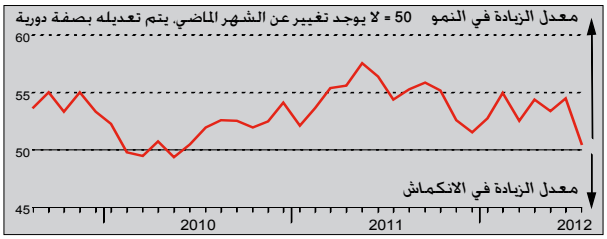

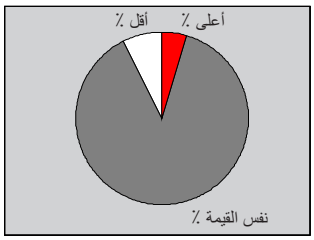

شهد نمو التصدير تحررًا حادًا خلال فترة الدراسة الأخيرة، متراجعًا إلى وتيرة هامشية كانت هي الأبطأ والتي يتم تسجيلها منذ شهر يونيو 2010 حيث كانت بداية فترة التوسع الحالية. وقد علق أعضاء اللجنة بأن التراجع في أسواق التصدير أدى إلى صعوبات متزايدة في تأمين المبيعات.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

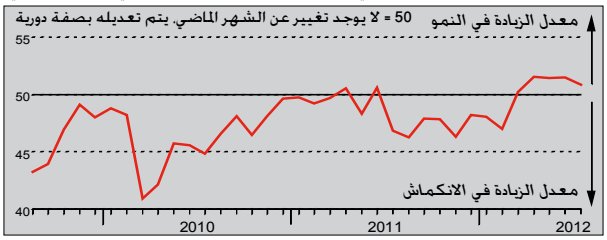

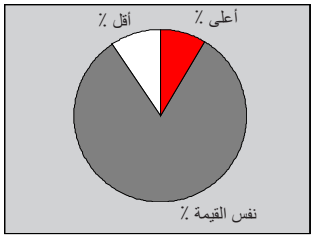

استمرت الأعمال المتراكمة في الزيادة خلال شهر يوليو، وهو ما يعكس نموًا قويًا مستمرًا في الأعمال الجديدة الواردة الأمر الذي زاد من الضغوط على القدرة التشغيلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التوسع كان هامشيًا فقط والأبطأ منذ شهر مارس. وفي المقابل، أشارت بعض الشركات إلى أن تحسن القدرة الإنتاجية قد مكنها من السيطرة على أعباء العمل لديها.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

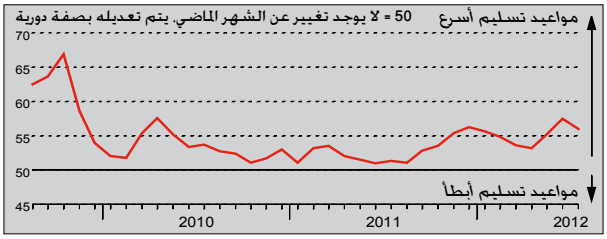

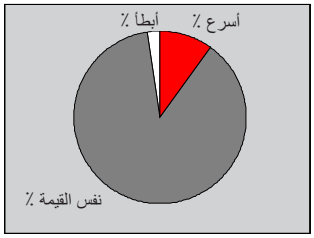

استمر متوسط المهل الزمنية المستغرقة في التسليم في القصر خلال شهر يوليو، وذلك تماشيًا مع الاتجاه الذي ظل واضحًا طوال تاريخ الدراسة. وجاء تحسن مواعيد التسليم ملحوظ، وذلك بالتزامن مع تعليق المشاركين في الدراسة بأن الموردين قد استجابوا بشكل إيجابي لطلبات سرعة التسليم في وقت زيادة متطلبات الإنتاج.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

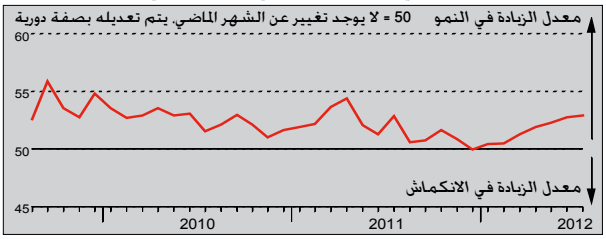

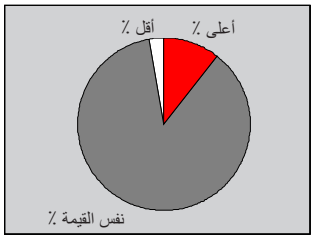

شهد التوظيف لدى شركات القطاع الخاص السعودي زيادة أخرى خلال شهر يوليو. علاوة على ذلك، تسارع معدل النمو منذ الشهر السابق، ووصل إلى أعلى معدل يتم تسجيله منذ شهر أبريل 2011. وقد سجل حوالي 11% من أعضاء اللجنة زيادة في الرواتب، مع تعيين عاملين جدد تماشيًا مع النمو الإيجابي للأعمال الجديدة وتوقعات مزيد من التوسع.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

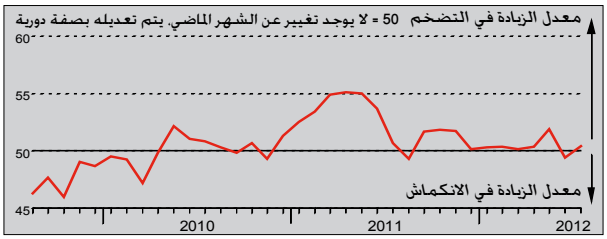

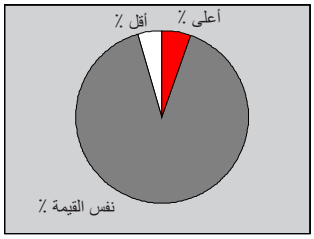

شهدت أسعار الإنتاج زيادة هامشية فقط خلال فترة الدراسة الأخيرة حيث أبلغت غالبية أعضاء اللجنة عن وجود تغيير في أسعار منتجاتهم منذ شهر يونيو. ونظراً لشهود أسعار الإنتاج زيادة، قام أعضاء اللجنة بهذه الزيادة لتعويض ارتفاع تكاليف التشغيل. في حين قام البعض الآخر بتقليل الأسعار في محاولة للمحافظة على القدرة التنافسية.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

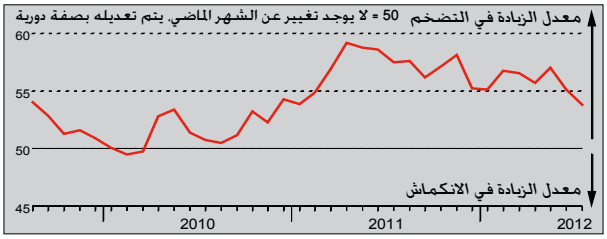

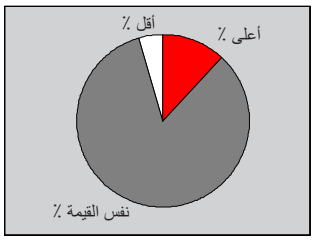

استمرت أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر يوليو. وإن كان ذلك بمعدل أبطأ. وقد أظهرت آخر البيانات أن أسعار تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج كانت قوية، إلا إنها كانت الأضعف والتي يتم تسجيلها على مدار عام ونصف من الدراسة. وجاءت المساهمة الأكبر في زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج من أسعار الشراء حيث شهدت تكاليف التوظيف زيادة متواضعة فقط.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

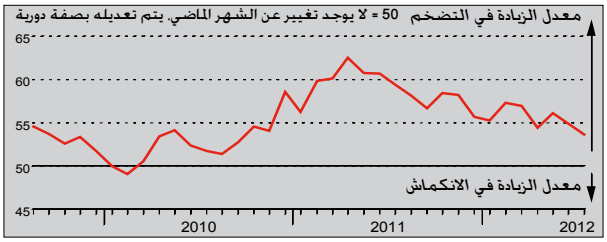

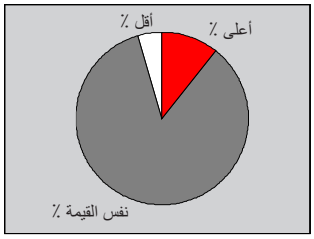

أدت الضغوط التضخمية العامة المرتبطة بقوة طلب السوق إلى زيادة أخرى في أسعار الشراء خلال شهر يوليو. وقد أبلغ ما يقرب من 11% من أعضاء اللجنة عن زيادة في تكاليف الشراء، رغم أن المعدل الإجمالي للتضخم قد تراجع إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2010. وتمت الإشارة إلى أن منافسة السوق شكلت درعاً واقيًا من قوة تسعير الموردين.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

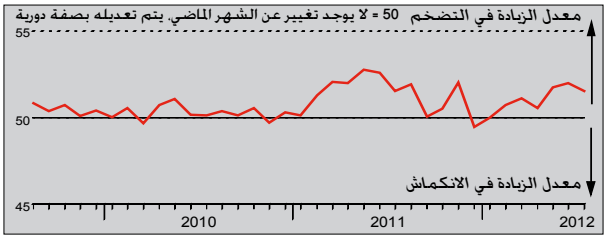

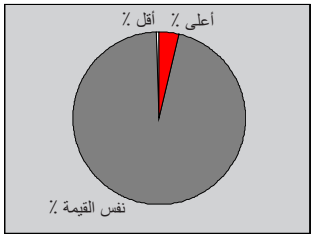

أظهرت دراسة شهر يوليو زيادة أخرى في تضخم الأجور لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت درجة زيادة الأجور في المتوسط معتدلة فقط حيث تركت الغالبية العظمى من الشركات الأجور دون تغيير. ولوحظ أن التضخم العام وتوقعات العمل كانت عوامل أدت إلى زيادة الأجور.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

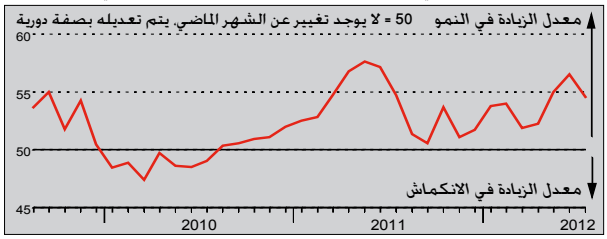

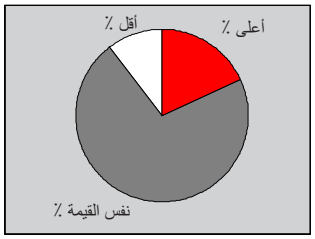

سجل مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا تراجعًا لأدنى مستوى خلال ثلاثة أشهر في شهر يوليو. ولكنه ظل أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة مما يشير إلى زيادة أخرى قوية في نشاط الشراء. ذكر أعضاء اللجنة أن زيادة الأجور وزيادة متطلبات الإنتاج أدت إلى تلك الزيادة في حجم المشتريات.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

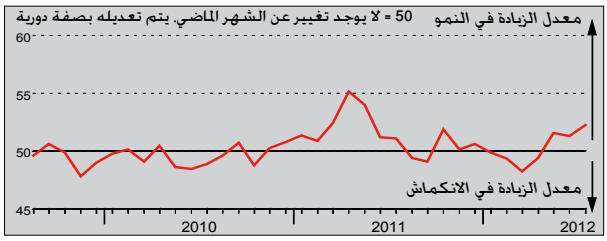

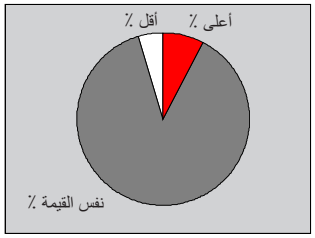

أظهرت دراسة شهر يوليو زيادة أخرى في مخزون المشتريات، مدة فترة النمو الحالية إلى الشهر الثالث. ووردت تقارير من أعضاء اللجنة بأن زيادة المخزون جاءت نتيجة لتوقع الزيادات المستمرة في المبيعات وأعباء العمل خلال الشهور المقبلة. وكانت الزيادة القوية في المخزون هي الزيادة الأقوى التي يتم تسجيلها خلال الدراسة منذ شهر مايو 2011.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام للملكة العربية السعودية

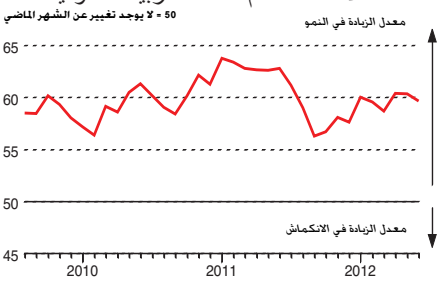

المصدر: Markit.

شهد شهر يونيو تراجع مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) SABB HSBC في المملكة العربية السعودية والذي يجري تعديله دوريًا من 60.4 نقطة في شهر مايو إلى 59.7 نقطة، مشيرًا إلى تحسن آخر وإن كان أبطأ قليلًا في إجمالي أوضاع التشغيل في كافة مجالات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط. زادت إجمالي الإنتاج بمعدل أسرع هامشيًا، وإن كان ذلك لا يزال أقل من المتوسط المسجل منذ البدء في جمع البيانات منذ ثلاثة سنوات.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

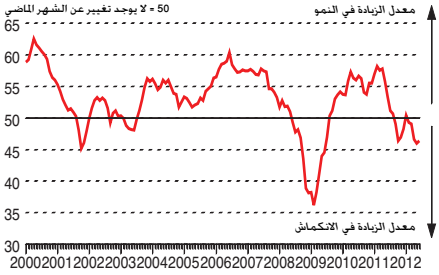

المصدر: Markit.

بتسجيله 46.4 نقطة في شهر يونيو، كان مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو *PMI®* التابع لشركة ماركيت أعلى من قراءة مايو التي كانت 46.0 نقطة، ولكنه ظل منكمشًا بشكل قوي. جاء متوسط قراءة الربع الثاني لعام 2012 هو الأضعف خلال ثلاث سنوات نتيجة لذلك. شهدت معدلات التراجع تحررًا هامشيًا في كل من الخدمات والصناعات، ولكن كلا القطاعين شهد التراجع الفصلي الأقوى خلال ثلاث سنوات وذلك خلال الربع الثاني.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

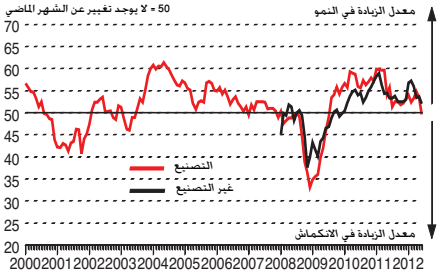

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

تراجع مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) لمعهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع من 53.5 نقطة إلى أدنى قراءة له خلال 35 شهر مسجلًا 49.7 نقطة في شهر يونيو، مشيرًا إلى تراجع طفيف في أوضاع التشغيل العامة التي تواجه منتجي البضائع الأمريكيين. في الوقت ذاته هبط مؤشر القطاع غير الصناعي من 53.7 نقطة إلى 52.1 نقطة، وهي أدنى درجة له منذ بداية 2010. أظهرت البيانات أن المؤشر قد هبط بشكل أساسي لتباطؤ نمو النشاط والأعمال الجديدة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited